



# حصار العبدية

أكتوبر

2021

تقرير حقوقي يكشف جرائم جماعة الحوثيين في حصار المدنيين بمدينة العبدية في محافظة مارب

مكتب حقوق الإنسان بمحافظة مأرب  
تقرير حقوقي

# حضرة العرس

خلال الفترة من 1 يناير 2020م وحتى 1 أكتوبر 2021م

# لمحة عن محافظة مأرب



## مليشيات الحوثيين

المسلحة بمختلف أنواع

الاسلحة، ومازالت تدافع وتواجه العدوان

الحوثيين في مختلف جبهات القتال.

تدفق إلى محافظة مأرب ما يقارب من ٣ ملايين نازح ومشرد من مناطق سيطرة الحوثيين بحثاً عن العيش الكريم والاستقرار و المكان الآمن الذي وجدوه في مأرب التي احتضنت أبناء اليمن من جميع المحافظات، وتعيش المحافظة انتعاشاً اقتصادياً وازدهاراً في البنية التحتية وتوسع في عملية البناء والتنمية وتعتبر المحافظة نموذجاً لوجود الدولة اليمنية وأجهزتها ومؤسساتها المختلفة التي تعمل وفقاً لتوجهات الدولة ورئيسها الشرعي والحكومة المعترف بها دولياً، الأمر الذي ضاعف الحقد الحوثي لاستهداف المحافظة بصورة وحشية بشكل مستمر، وسقط المئات من الضحايا المدنيين بما فيهم النساء والأطفال.

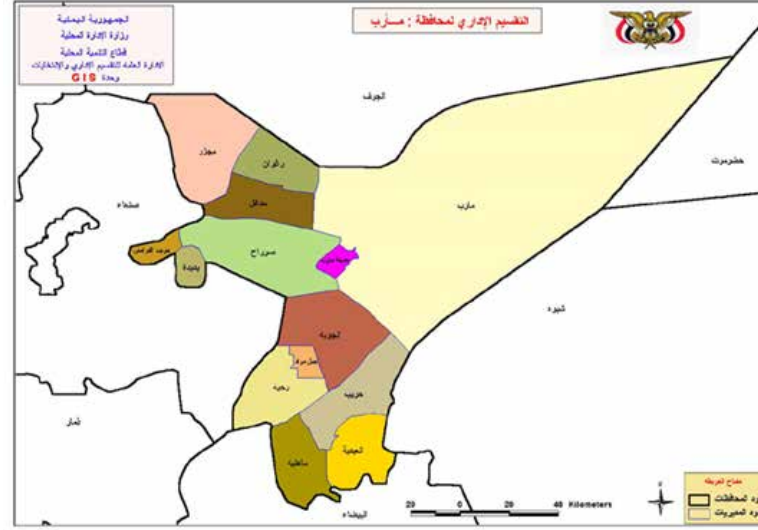
تقع مدينة مأرب على بعد (١٧٢) كيلومترا مربع، جنوب شرق العاصمة صنعاء، ويشمل سكان المحافظة ما نسبته (١,٢)٪ من سكان الجمهورية اليمنية بحسب تعداد سكاني عام ٢٠٠٤م - وعدد مديرياتها (١٤) مديرية، تتوزع على (٢٣,٠٢٣) كيلومترا مربعا هي اجمالي مساحة المحافظة، وتتصل مأرب بمحافظة الجوف من جهة الشمال وشبوة وحضرموت من جهة الشرق، بالإضافة الى محافظتي البيضاء وشبوة من جهة الجنوب، وصنعاء من جهة الغرب.

تعد محافظة مارب من المحافظات الغنية بالمعالم الاثرية حيث يوجد بها العديد من المعالم التاريخية مثل ( سد مارب التاريخي - عرش بلقيس - معبد اوام).

محافظة مأرب من المحافظات اليمنية الغنية ( بالنفط والغاز والمعادن ) وتعتبر المنتج الرئيس للغاز الطبيعي المسال في البلاد، ويوجد بها اكبر احتياط للغاز،

تعرضت المحافظة للهجوم منذ العام ٢٠١٤م وحتى اليوم من قبل

تقع مديرية العبدية في أقصى جنوب محافظة مأرب وهي أقرب مديرية من المديرية الجنوبية لمحافظة البيضاء، يحدها من الجنوب مديرية ماهلية الذي يمر منها الخط الاسفلتي، والذي يربط بين محافظتي البيضاء ومأرب، ومن الشمال مديرتي عين وحريب، ومن الشرق مديرية السوادية ومديرية نعمان، ومن الغرب مديرية حريب ال جناح.



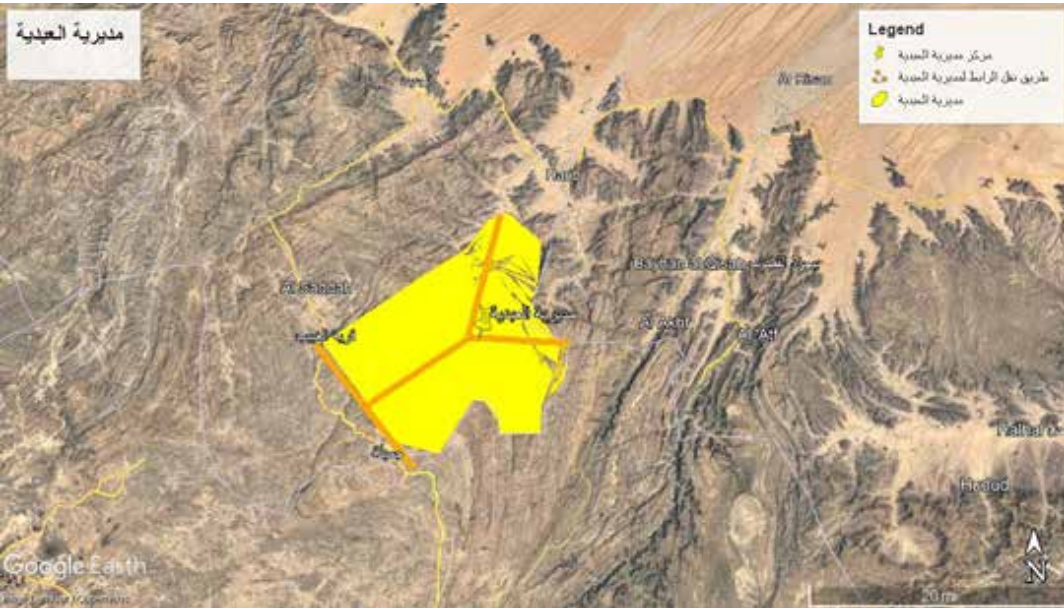
## نبذة عن مديرية العبدية

يقطن في مديرية العبدية في الوقت

الراهن أكثر من ٣٥ الف نسمة من مختلف الأعمار، يتوزعون على أكثر من ١٥ قبيلة وأكثر من ٥٣٠٠ أسرة في قلب المديرية واطرافها، يجمعهم مسمى واحد هو قبائل بني عبد.

تعتبر مديرية العبدية مديرية تاريخية فيها العديد من المعالم التاريخية السبئية والإسلامية، فمن أبرز المعالم الإسلامية مسجد التابعي الجليل أويس ابن عامر القرني الذي ولد فيه وعاش فتره من الزمن سميت المديرية العبدية بهذا الاسم نسبة لعبودية أبنائها لله وزهدهم ، كما يوجد فيها قرية الهجر التاريخية وسواقي رمضة وجرب السوق والخريب وقرى السيل وجبل وردان التاريخي، الذي يعتبر من أعلى الجبال على مستوى اليمن وأعلى قمة جبل على مستوى محافظة مأرب، وقرية القيرة والمحكمة وحيد الخضر والعديد من الأماكن التي تحوى على العديد من النقوش السبئية القديمة، كما يوجد بها اكبر سد في محافظة مأرب بعد سد مأرب، وهو سد الحجلة،

منذ انقلاب جماعة الحوثي على السلطة الشرعية في العاصمة صنعاء وبقية المحافظات التي تزرع تحت سيطرتها في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م وهي تمارس الانتهاكات والجرائم بجميع أنواعها ضد المدنيين والأبرياء والأطفال والنساء في مختلف المحافظات، وفرضت سيطرتها بقوة السلاح على مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، لكنها لم تتمكن من فرض سيطرتها على محافظة مأرب التي أصبحت قبلة لجميع اليمنيين الذين شردتهم قسراً المليشيات الحوثية من بيوتهم وقراهم ومدنهم، وأضحت مدينة مأرب ملجأً آمناً لجميع المواطنين من جميع محافظات الجمهورية ليصل عدد النازحين فيها إلى قرابة ثلاثة ملايين نازح بحسب تقديرات السلطة المحلية.



المليشيات الحوثية تنتهك القوانين الدولية، وتقوم بحصار المدن والقرى البعيدة عن المواقع والأهداف العسكرية، كما ترسل الصواريخ الباليستية والمقذوفات الصاروخية والطائرات المفخخة على المناطق الأهلة بالسكان ومخيمات النازحين، وتستهدف المدنيين والأطفال بصورة ممنهجة وبشكل علني لتلحق أضراراً بالغة في الأرواح والممتلكات الخاصة والبيوت ومخيمات النازحين.

تعرضت محافظة مارب ومازالت لجرائم وانتهاكات مفرجة من قبل مليشيا الحوثي بحق المدنيين والنازحين، منها قيام المليشيا باستهداف المدنيين بأكثر من (٣٠٠) صاروخ بالستي ومحاولة زعزعت الامن بإطلاق المقذوفات والصواريخ الباليستية، وزرع الألغام في جميع المناطق التي تصل إليها.

بحسب وحدة النازحين التابعة للسلطة المحلية بمحافظة مارب تزايدت مخيمات النزوح لتصل إلى أكثر من (١٤٠) مخيم للنازحين عبر الوحدة التنفيذية بالمحافظة نظراً لتزايد الانتهاكات والجرائم التي تمارسها مليشيات الحوثي في استهداف مخيمات النزوح. على الرغم من صدور قرارات عديدة عن مجلس الأمن الدولي بالإجماع والذي يلزم مليشيات الحوثي بالسماح للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين بالوصول إلى من هم بحاجة للمساعدة بسرعة وأمان ودون معوقات، إلا أن مليشيات الحوثي تمنع في ارتكاب جرائم حصار المدنيين وتجويعهم ومنع المساعدات الإنسانية عنهم لإجبارهم على الاستسلام له والخضوع لأجهزته القمعية.

تستمر مليشيات الحوثي الارهابية في انتهاكاتهما متجاهلة الدعوات والنداءات المتكررة لفك الحصار عن أبناء مديرية العبدية في محافظة مارب وإتاحة الفرصة فوراً للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول السريع والمأمون وغير المعرقل إلى المديرية وغيرها من المديريات التي تشهد حصاراً خانقاً ومن خلال أقصر الطرق، وأن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم بحاجة إليها.

غير أن المليشيات الحوثية الاجرامية لم تمتثل لتلك النداءات والتحذيرات، وتمعن في ارتكاب جرائم الحصار المروعة ما يسفر عن تهديد وخطورة لحياة المئات جوعاً ومرضاً خاصة الأطفال والنساء، إضافة إلى محاولة تهجير الألاف قسراً نحو مديريات ومدن أخرى تابعة للحكومة الشرعية.

إننا في مكتب حقوق الإنسان بمحافظة مارب عبر وحدة الرصد والتوثيق وفي هذا التقرير نسلط الضوء على جزء من جرائم الحوثيين في حصار مديرية العبدية وممارسة مختلف الانتهاكات بحق أبناء المديرية، ومنع الامدادات الغذائية والطبية في انتهاك لكل موثيق العالم.



# الاطار القانوني

## استهداف المدنيين

إن قواعد القانون الدولي الإنساني تحرّم الاعتداء على المدنيين، فتلتزم الأطراف المتعاقدة بضرورة اتخاذ التدابير المناسبة التي تجعل المدنيين بمعزل عن التأثير بالعمليات الحربية، ويلاحظ ذلك في اتفاقية جنيف الرابعة (والمصادق عليها من الحكومة اليمنية) بشأن حماية المدنيين وقت الحرب عام ١٩٤٩، والتي تعترف بحماية عامة للأطفال باعتبارهم أشخاصاً مدنيين لا يشاركون في الأعمال العدائية. وتعترف لهم أيضاً بحماية خاصة وردت في سبع عشرة مادة على الأقل، ولما كان البروتوكولان المؤرخان في عام ١٩٧٧، والإضافيان لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، يمثلان تعبيراً عن التقدم الهام الحاصل للقانون الدولي الإنساني، فإنهما يمنحان الأطفال حماية خاصة وامتزايدة ضد آثار الأعمال العدائية.

ونصت المادة رقم ١٣ الباب الرابع من الملحق (البروتوكول) الثاني الإضافي ١٩٧٧ إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ م المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية على الآتي:-

١- يتمتع السكان المدنيون والأشخاص المدنيون بحماية عامة من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية ويجب لإضفاء فاعلية على هذه الحماية مراعاة القواعد التالية دوماً.

٢- لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا ولا الأشخاص المدنيون محلاً للهجوم وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساساً إلى بث الذعر بين السكان المدنيين.

٣- يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية التي يوفرها هذا الباب، ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور.



## الأعيان المدنية

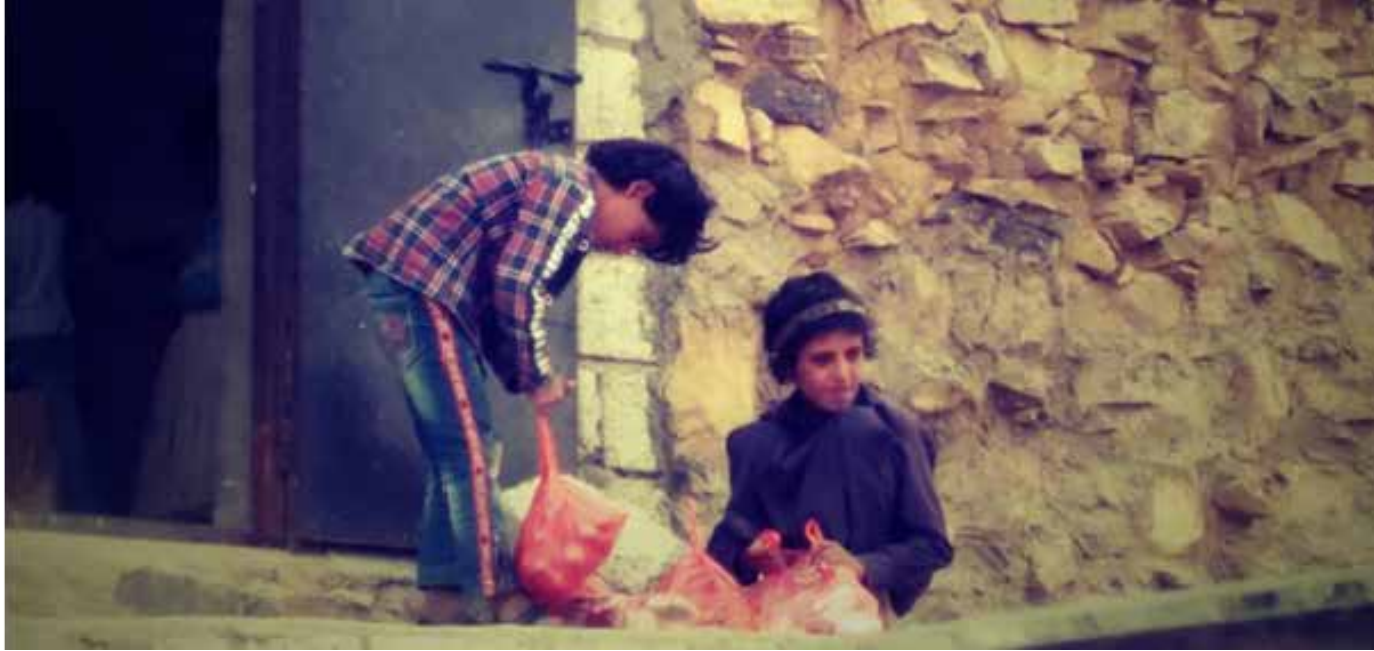
نصت المادة ١٤ من الباب الرابع من الملحق (البروتوكول) الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، على حماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال. ومن ثم يحظر، توصلاً لذلك، مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكتها وأشغال الري.

## حماية الأطفال

تنص جميع الاتفاقيات والبروتوكولات والصكوك المتعلقة بحقوق الأطفال كاتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات التابعة لها على حماية الأطفال وعدم استهدافهم أو إيقاع الأذى بهم من قبل الأطراف المتنازعة سواء أثناء السلم أو في حالة الحرب وهو مالم تلتزم به جماعة الحوثي المسلحة.



# توصيف الحصار والتجويع في مديرية العبدية على ضوء القانون الدولي



يعدّ الحق في الغذاء والعلاج والخدمات الأساسية والحيوية حقًا طبيعيًا للإنسان لاستمراره في الحياة، لذلك لا نكاد نجد فرعاً من فروع القانون الدولي خالياً من تأكيد هذا الحق ومنع اللجوء إلى حرمان الناس منه، مهما كانت الوسائل المستخدمة في ذلك الحرمان، ابتداءً من القانون الدولي لحقوق الإنسان، مروراً بالقانون الدولي الإنساني، وانتهاءً بالقانون الجنائي الدولي.

ففي القانون الدولي لحقوق الإنسان، تنص المادة ٢٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل شخص في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك المأكل والملبس والعناية الطبية، كما تنص على هذا الحق أيضاً المادة ١١، من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتؤكد حق كل إنسان في التحرر من الجوع.

عامّةً من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، بحيث لا يكونوا محلاً للهجوم وأعمال العنف، كما يحميهم من استخدام التجويع كأسلوب من أساليب القتال، ولا يختلف الأمر في التجويع المباشر أو العرّضي، فحظر التجويع ينصرف إلى فرض الحصار على المناطق التي يوجد فيها المدنيون، ومنع الغذاء عنهم، كما ينصرف إلى تدمير الأعيان المدنية، كمرافق مياه الشرب بهدف حرمان السكان من المياه مثلاً، فيغدو مفهوم التجويع غير مقتصر على معناه الضيق، أي حرمان السكان من الغذاء، وإنما يشمل كذلك المعنى الواسع الذي يتضمن حرمان السكان أو عدم تزويدهم بالحاجات الضرورية للعيش، كما ينصرف أيضاً إلى حظر مهاجمة وتدمير المناطق الزراعية التي تنتج المواد الغذائية والمحاصيل والماشية وشبكات الري، وذلك لغرض محدد هو تجريدها من قيمتها

باعتبارها من مقومات حياة السكان المدنيين أو الطرف الخصم، مهما كان الباعث، وهذا ما نصت عليه المادة ٨/٢/ب/٢٥ من نظام روما الأساسي، التي أكدت أن تعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم -ومن ضمن ذلك الإمدادات الغوثية على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف- إنما يشكل جريمة حرب، وكانت المادة ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة قد أوجبت على الأطراف المتعاقدة، كفالة مرور شحنات الأغذية الضرورية المرسلة إلى السكان المدنيين، وإن كانوا من الخصم.

أما القانون الإنساني الدولي الذي يهدف إلى حماية الأشخاص الذين لا يشاركون في النزاعات المسلحة، أو الذين توقفوا عن المشاركة فيها، فإنه حمى الأشخاص المدنيين في أثناء النزاعات المسلحة، ووضع قواعد لهذه الحماية ضمن اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، وهي المادة التي شملت حالات النزاعات المسلحة غير الدولية، إضافةً إلى البروتوكولين الإضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف، وبخاصة البروتوكول الثاني، الذي يحظى التجويع بأهمية واضحة في أحكامه، وبما أن التوصيف القانوني للوضع في اليمن، من وجهة نظر القانون الدولي، هو "نزاع مسلح غير دولي"، حيث تتعامل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الوضع اليمني منذ عام ٢٠١٤م تحت هذا التوصيف، وكذلك الأمم المتحدة في رعايتها لمفاوضات السلام في اليمن، تحت مظلة قرار مجلس الأمن الدولي، تتعامل مع القضية اليمنية باعتبارها نزاعاً مسلحاً غير دولي؛ إن احترام قواعد القانون الدولي العام عموماً، والقانون الإنساني الدولي خصوصاً، والمتمثل باتفاقيات جنيف الأربع الصادرة عام ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحق بها، أمرٌ إلزامياً لكل أطراف النزاع المسلح، باعتبار أن اليمن موقعة على هذه الاتفاقيات، وهي ملزمة بالخضوع لكل قواعدها بما في ذلك مليشيات الحوثي.

يحظر القانون الإنساني الدولي الحديث تجويع المدنيين -أي حرمانهم من الطعام عمداً- بوصفه أحد أساليب الحرب، كما في المادة ٥٤ من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف عام ١٩٧٧، وكذلك البروتوكول الإضافي الثاني الصادر في السنة ذاتها الذي تحمي مادته ١٣ المدنيين، حمايةً

وإذا كان التجويعُ محظوراً في القانون الدولي، سواء أكان أصلياً أم عرضياً؛ فإن الحظرَ يبقى قائماً بغض النظر عن الهدف منه لدى الجهة الفاعلة، فقد يكون التجويع بقصد إهلاك المدنيين أو بقصد تهجير السكان قسراً عبر تجويعهم، وفي الحالتين يُعد جريمة حرب، وفق ما ذهب إليه نظام روما الأساسي الذي يعزز ما جاء في اتفاقيات جنيف، وخاصة المادة ٥٤ من البروتوكول الإضافي الأول، وفق ما ذكرناه.

ولما كان من الثابت من خلال التقارير ذات المصدقية والصادرة عن العديد من المنظمات الدولية والمحلية، إضافةً إلى التقارير الصحفية والإعلامية الكثيرة، والصور التي تناقلتها مختلف وسائل الإعلام، والتي تظهر تأثيرات الحصار على المدنيين الذي تعرضت له مناطق مختلفة من اليمن، على أيدي مليشيات الحوثي، ولايزال الحصار مستمراً حتى اللحظة، وتتعمد مليشيات الحوثي منع دخول المواد الغذائية للمدنيين المحاصرين، واستهدافها للأعيان المدنية اللازمة لاستمرار حياة هؤلاء المحاصرين، بالرغم من الدعوات المتكررة من قبل المنظمات الدولية والمحلية ضرورة تسهيل دخول الإمدادات والغذاء والدواء للمدنيين المحاصرين في مديرية العبدية.

# منهجية التقرير

اعتمد فريق الرصد والتوثيق في هذا التقرير على جملة من الإجراءات في عملية الرصد والتوثيق طبقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً، من خلال جمع المعلومات وتلقي الشكاوى والبلاغات، والتحقيقات التي أجراها الفريق، والأدلة التي حصل عليها، وأقوال الضحايا وأقاربهم وأقوال الشهود، وإفادات الطاقم الطبي في المستشفى بالمديرية، وتقرير الوحدة التنفيذية للنازحين بمحافظة مارب، والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والمحلية، وبناء على إفادات خبراء متخصصين في مجالات مختلفة.

كما اعتمد التقرير على التقصي والرصد الدقيق وإفادات من أبناء المديرية والاتصال الهاتفي والتواصل بحسب مبادئ وقواعد الرصد والتوثيق المعمول بها دولياً.



# الملخص التنفيذي

الحوثي الارهابية، وعدم قدرتهم الوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج.

كما رصد الفريق عدد (٩٨٢٧) طفلاً بحاجة إلى الرعاية الصحية وتوفير الاحتياجات الطبية والصحية اللازمة، واستمرار الحصار والذي يضاعف من خطورة وضعهم الصحي والغذائي وبحاجة إلى تدخل عاجل لتجاوز التدهور المريع للأطفال التي نصت اتفاقية حماية الاطفال الدولية والبروتوكولات التابعة لها على ضرورة حماية الطفولة أثناء النزاعات المسلحة وتوفير جميع احتياجاتهم الطبية والغذائية.

تقول الاحصائيات التي رصدها الفريق بأن سوء التغذية الوخيم يتمدد في أوساط الأطفال بسبب حصار الحوثيين وهناك تحذيرات طبية ومناشدات لإنقاذ حياة عدد (٤٢٦٥) طفلاً بسبب سوء التغذية.

بحسب التقديرات الصحية الأولية بالمديرية فإن عدد (٣٤١٥) امرأة بحاجة إلى الرعاية الصحية الأولية، واستمرار رعايتهن من قبل الجهات الطبية والصحية، وقد تتعرض حياتهن وأطفالهن لمخاطر كبيرة بسبب الحصار.

مديرية العبدية التي لا يوجد فيها اي ألوية عسكرية أو معسكرات أو اهداف عسكرية تتعرض لأسوأ كارثة إنسانية بسبب الحصار الذي تفرضه جماعة الحوثي الاجرامية دون اي مبرر، حيث تواجه المديرية عجزاً ونقصاً في جميع المتطلبات الأساسية.

يتعرض عدد (٣٥٠٠٠) شخص وعدد (٥٣٠٠) أسرة من المدنيين معظمهم من النساء والأطفال والمرضى وكبار السن لأكبر جريمة و كارثة ضد المدنيين والتي تمارسها مليشيات الحوثي وحصارهم وتجويعهم ومنع الغذاء والدواء والامدادات الطبية ضد أبناء المديرية، وما يزال الحصار مستمراً في جريمة صارخة يرافقها صمت دولي مريب.

عدم توفر المياه النظيفة ولجوء المدنيين في مديرية العبدية الى الشرب من المياه الملوثة أمر خطير للغاية، إذ أن عدد ٣٥ ألف نسمة مهددين بإصابتهم بالأمراض والأوبئة، وقد يفقد العشرات من هؤلاء حياتهم بسبب هذه الكوارث الصحية لا سيما الأطفال والنساء.

وثق الفريق الراصد وفاة (٣) من المدنيين بسبب الحصار المفروض من قبل جماعة



رصد الفريق عدد (٢٣) مصاباً بالفشل الكلوي ويحتاجون للأدوية والمستلزمات ونقلهم إلى مستشفيات ومراكز صحية خارج المديرية لأن المديرية لا يوجد فيها سوى مراكز صحية بدائية ولا تستطيع توفير الاحتياجات الطبية اللازمة لهؤلاء المرضى، وبسبب الحصار التي تفرضه جماعة الحوثي على المديرية قد تتعرض حياتهم للخطر.

كما وثق الفريق عدد (١١) حالة مرضية مصابة بالسرطان وبحاجة ماسة للعلاجات والأدوية المستمرة، لكنها بسبب الحصار الخانق على المديرية يعجز المرضى عن توفير ما يحتاجونه من أدوية ومستلزمات.

تمنع مليشيات الحوثي وصول الفرق والطواقم الطبية إلى قرى المديرية الأمر الذي يتسبب في كارثة طبية وصحية في أوساط المدنيين وتعد جريمة حرب مكتملة الأركان.

تواصل جماعة الحوثي إعاقة ومنع وصول المساعدات الغذائية والمنظمات الدولية والمحلية التي تقوم بدورها الإغاثي والإنساني، ولم تتمكن من الوصول إلى

المديرية بسبب الحصار لا سيما خلال الفترة الأخيرة لفرض تجويع وحصار أبناء المديرية الأحرار،

تحقق فريق وحدة الرصد والتوثيق بمكتب حقوق الإنسان بمحافظة مأرب من الانتهاكات والجرائم الجسيمة التي نفذتها جماعة الحوثي ضد المدنيين ومنها الهجومات العسكرية حيث بلغت عدد (٢٥٢٣) هجوم على قرى مديرية العبدية.

رصد الفريق التابع للمكتب جريمة زراعة جماعة الحوثي للألغام حيث بلغت عدد (٤٢٨٩) لغم فردي، تضرر منها عدد (٢٦٢) إصابة مدنيين توزعت بين رجال عدد (٢١٣) وعدد (٣٢) نساء، فيما بلغ عدد المصابين من الاطفال (٢٦) بسبب الألغام. رصد الفريق عدد (١٣٥) إصابة بسبب الصواريخ والمقذوفات الصاروخية التي استهدفت المديرية تنوعت بين عدد (٨٧) رجال، وعدد (٣١) من النساء و(١٧) من الأطفال.

وصلت عدد الاختطافات والاعتقالات التعسفية ضد المدنيين من أبناء مديرية العبدية عدد (٣٢٧٨) في انتهاك صارخ

لحرية التنقل .

توقفت عدد (١٨) مدرسة تعليمية عن التعليم بسبب استهدافها بالمقذوفات الصاروخية، ونتج عن ذلك توقف عدد (٨٣٩٢) طالباً وطالبة عن الدراسة بسبب الحصار والاستهداف للأعيان المدنية من ضمنها المؤسسات التعليمية.

كما احتلت مليشيات الحوثي مدرسة واحدة واستخدمتها في أعمالها العسكرية لزيادة الحصار واستهداف المدنيين بمختلف الأسلحة.

استهدفت مليشيات الحوثي عدد (٤٤٢) سيارة ومركبة لمواطنين مدنيين ليس لهم اي علاقة بالجانب العسكري أثناء تنقلهم داخل المديرية في انتهاك لجميع القوانين المحلية والدولية.

من خلال التقصي وجمع المعلومات والاستماع إلى الشهادات تبين نوايا ومقصد جماعة الحوثي وعلمهم المسبق بالاستهداف الممنهج للمديرية والحصار والتجويع



لارتكاب المزيد من الجرائم لاسيما ضد الأطفال والنساء. إن استهداف المدنيين وحصارهم وتجويعهم ومنع دخول الأغذية والأدوية والمستلزمات الطبية، على نحو مباشر ومتعمد، وعلى نحو متكرر يؤكد أن جماعة الحوثي من خلال استهدافها للأعيان المدنية واستهداف المناطق المأهولة بالسكان ومخيمات النازحين والمدارس والمنشآت الصحية والتعليمية ومحطات الوقود واستهداف الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف، تكشف الوجه العدائي والإجرامي لهذا الجماعة التي تسعى إلى إلحاق الضرر والأذى بأكبر قدر من المدنيين، وهو ما يتنافى مع جميع القوانين والصكوك والقواعد والمواثيق والعهود الدولية والتي تتطلب موقف حازم من المجتمع الدولي للتوقف عن استهداف المدنيين والأطفال والنساء.

المفروض على أبناء المديرية من خلال تصريحاتهم واعترافاتهم بالهجوم العسكري ضد المدنيين في المديرية المجاورة لمديرية العبدية وفرض الحصار الخانق، ولم تنكر جماعة الحوثي جرائمها وتصرح بها في وسائل الإعلام المختلفة. ولا تزال جماعة الحوثي ماضية بممارسة جرائمها في تجاوز للقوانين الدولية والمحلية من انتهاكات وممارسات غير إنسانية، في تعد صريح وواضح وتجاوز لكل الأعراف والتقاليد والقيم والمبادئ الدينية والأخلاقية.

جماعة الحوثي المسلحة سبق أن تم تصنيفها من قبل الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" وتم رفعها من قائمة الجماعات الإرهابية بعد تولي الرئيس الأمريكي الجديد "جون بايدن" تحت مبرر وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية للمدنيين، غير أن رفعها من قائمة الإرهاب شجعها

# الحصار والتجوية الممنهج لمديرية العبدية



الأمر الذي نتج عنه شبة خروج لكثير من خدمات المستشفى، وهناك انعدام للمياه الصالحة للشرب نتيجة لمنع الحوثيين للتجار من دخول المياه المعدنية، مما اضطر السكان المديرية لشرب المياه المالحة والملوثة.

أما في الجانب الزراعي فهناك العديد من المحاصيل والاعلاف الحيوانية مهدده بالجفاف نتيجة للانعدام الكلي لمادة الديزل التي يعتمد عليها المزارعون في سقي الاراضي الزراعية والذي يعتمد عليها غالبية السكان في معيشتهم وكسب الرزق.

تسبب الحصار والهجومات المتكررة بالأسلحة الثقيلة في مضاعفة الحالات النفسية لدى المدنيين وتزايدت حالات الهلع والرعب في أوساط النساء والأطفال والكوادر الطبية التي اضطر البعض منها لمغادرة المديرية بصعوبة كبيرة ومخاطرات ومنهم من لا يزال محاصراً.

المولدات الخاصة بالكهرباء لم تعد تعمل نتيجة انعدام المواد البترولية ويعيش أصحابها في ظلام دامس، وقد أغلقت كل

منذ العام ٢٠١٥ ومليشيات الحوثي تحاول اقتحام مديرية العبدية ، وبعد الاحداث الأخيرة وتحديداً بعد سقوط مديرية حريب بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢١م، أطبقت مليشيا الحوثي حصاراً خانقاً على ٣٥ الف نسمة، غالبيتهم من النساء والأطفال وكبار السن مما تتسبب في نفاذ المواد الغذائية لدى غالبية سكان المديرية الذين يعتمدون في شراء احتياجاتهم من سوق قانية وسوق حريب القريبة من المديرية والتي سيطرت عليها مليشيات الحوثي مؤخراً، وفي مقدمة ذلك حليب الأطفال والمواد مثل الدقيق والسكر والازر وزيوت الطبخ إضافة إلى انعدام كامل لمادة الغاز المنزلي والمواد البترولية.

إن نفاذ الأدوية من مستشفى الشهيد/علي عبد المغني الذي يعتمد عليه غالبية كل سكان المديرية، وفي مقدمة تلك الأدوية التي تعالج الأمراض المزمنة مثل أدوية السكر والضغط وأمراض السرطان والفشل الكلوي ، وهناك انعدام كامل لجرع الانسولين وأدوات السكر وضغط الدم.

توقفت الكهرباء بشكل كلي بسبب انعدام الديزل وعلى إثرها توقف المختبر عن العمل





مدارس المديرية أبوابها بسبب الحصار الخانق على المديرية نتيجة تخوف الأهالي على أبنائهم وكذلك عزوف المدرسين عن التدريس بسبب ما تعيشه المديرية من أوضاع إنسانية صعبة للغاية، ونظراً لانعدام المواد البترولية فقد تقطعت أوصال المديرية مما اضطر الناس الى اللجوء الى استخدام المواشي في التنقل ونقل ما يمكن الحصول عليه من مواد غذائية في حال توفرها.

منذ سقوط مديرية قانية تعرضت المديرية لعدد كبير من الهجمات والقصف ومضايقة المسافرين واطرافهم، وكما هي عاداتها قامت مليشيات الحوثي بزرع أعداد كبيرة من الألغام والتي تسببت في إصابة وإعاقة العديد من المدنيين خصوصاً رعاة الأغنام وكذلك في بتر اطراف الكثير من المدنيين ورجال الجيش، وكذلك عدد كبير من المواشي وحرم ملاكها من الرعي في العديد من الأراضي والوديان والجبال نتيجة تحويلها الى حقول الغام، كما قامت ميليشيات الحوثي بعد سقوط قانية باستهداف برج الاتصالات الوحيد الذي يربط المديرية بالعالم.

## الوقائع

الجرائم والانتهاكات التي تقوم بها جماعة الحوثي كثيرة ومتعددة ضد المدنيين من ابناء مديرية العبدية بسبب الحصار وآثاره التي تلحق أضراراً مباشرة بالمدنيين، يمتنع الكثير من الضحايا والشهود الافادة بما تعرضوا له من جرائم وانتهاكات لمخاوف أمنية بسبب القمع والبطش التي تمارسه جماعة الحوثيين .

في يوم الخميس تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١م توفي المواطن عامر بن عامر بلغيث يبلغ من العمر ٧٠ عاماً من ابناء مديرية العبدية، توفي بسبب الحصار الظالم والجائر التي تفرضه مليشيات الحوثي ولم يتمكن اقارب الضحية من إسعافه أو توفير العلاجات اللازمة له نتيجة توقف المراكز الصحية والطبية في المديرية وبسبب صعوبة نقله على مستشفيات ومراكز صحية خارج المديرية نظراً لتمرکز جماعة الحوثي في أطراف المديرية ومنع الدخول والخروج وفرض حصار خانق على المديرية ، وهذه حالة ضمن عشرات الحالات التي تفقد حياتها كل يوم بسبب الجريمة التي تواصل جماعة الحوثي في ارتكابها.

المواطن ( ع . ط ) العمر ٥٠ عاماً يعمل مزارع مصاب بمرض السرطان ولم يتمكن أقاربه من منحه العلاج بسبب الحصار، يريدون نقله إلى مأرب أو إلى مدينة عتق لكنهم لا يستطيعون بسبب الحصار الخانق التي تقوم به مليشيات الحوثي في مدينة العبدية، يقول أحد أقاربه ( س . ط ) : "لم نتمكن من اسعافه ،حياته معرضه للخطر بسبب الحصار، المرضى هنا يموتون الخدمات الطبية والصحية غير متوفرة ، نحن نعيش مأساة حقيقة نناشد أحرار العالم التدخل لإيقاف الموت البطيء التي يقوم به الحوثيون ضد العبدية وابنائها.

المواطن ( د . ث ) ٦٥ عاماً يعمل مزارعاً في مديرية العبدية وهي حالة من ٢٣ حالة مصابة بالفشل الكلوي يحتاج إلى غسيل الكلى بشكل دوري ، الأعمال العسكرية التي تستهدف المدنيين والمؤسسات التعليمية والصحية والحصار المفروض قسراً من جماعة الحوثي الارهابية، تهدد حياة العشرات من المرضى بأمراض مزمنة في مديرية العبدية، وسط صمت محلي ودولي يقول المريض : " لانجد الدواء اللازم نحتاج إلى غسيل الكلى اسبوعياً كنا نذهب إلى إجدى المستشفيات في المديرية المجاورة اليوم نعجز عن الذهاب بسبب حصار الحوثيين ، الوضع خطير وحياتنا في خطر، حتى أطفالنا وأبنائنا في خطر إن لم يتم فتح الحصار عنا".

منذ بداية هجوم مليشيات الحوثيين على مديرية العبدية في العام ٢٠١٥م وحتى اللحظة، تتعامل المليشيات مع أبناء اليمن بدموية وعدائية في المناطق التي ترفض تسلطها وأفكارها الطائفية بالعنف واستخدام الهجوم بمختلف الأسلحة وحصار وتجويع أبناء تلك المناطق، ومن ضمنها مديرية العبدية التي تشهد حصاراً خانقاً منذ عامين، حتى وصلت إلى حصار المدن والأحياء والمناطق التي خرجت عن سيطرتها، ومارست سياسة تجويع السكان، للقضاء على معارضيها وحاضنتها المدنية، من خلال منع دخول الغذاء والدواء ووسائل الاستمرار بالعيش، وتدمير الأعيان المدنية اللازمة للبقاء، واستمرت في تجاهل القوانين الدولية، وقرارات مجلس الأمن الدولي، بدعم وحماية من دولة إيران، وكانت نتيجة الحصار كارثية، من حيث النتائج والآثار الكارثية والأذى الجسدي والنفسي الذي تعرض له المدنيون المحاصرون، في مشهد يشبه ما حصل للفلاحين الأوكرانيين على يد السلطات الشيوعية في الاتحاد السوفييتي، وكذلك ما حصل لأهالي لينينغراد أثناء حصارها من القوات النازية.

وبناء على نتائج هذا التقرير نوصي بالآتي:-

## جماعة الحوثيين

نوصي جماعة الحوثيين بالآتي:

- التوقف الفوري عن حصار المدنيين وفتح ممرات آمنة لدخول الأغذية والأدوية والمستلزمات الطبية.
- التوقف عن استهداف المدنيين بالصواريخ الباليستية والمقذوفات الصاروخية ومختلف أنواع الأسلحة التي تسبب ضرراً بالمدنيين والأطفال والنساء.
- الكف عن زراعة الألغام على أطراف المديرية والتي ينتج عنها ضحايا مدنيين ومعظمهم من الأطفال والنساء، وتسليم الخرائط إلى الجهات المختصة لنزع وتطهير المنطقة من الألغام القاتلة.

## الخاتمة والتوصيات



## الحكومة الشرعية

نوصي الحكومة الشرعية بالآتي :-

- فتح تحقيق عاجل وشفاف في جرائم الحصار والتجويع واستهداف المدنيين والفئات المحمية بموجب القوانين والمعاهدات الدولية التي تنص على حماية المدنيين، وتشكيل فريق قانوني لملاحقة الجناة محلياً ودولياً.
- العمل بوتيرة عالية من أجل رفع الحصار عن ابناء مديرية العبدية، وتوفير الاحتياجات العاجلة لإنقاذ المدنيين والأطفال والنساء والمرضى وكبار السن الذين يتعرضون للحصار الخانق من قبل مليشيات الحوثي.
- إنشاء مراكز تأهيل نفسية للنساء والأطفال الضحايا الذين تعرضوا لأثار نفسية كنتائج للصدمات بسبب الاستهداف الغاشم بالصواريخ والمقذوفات واستخدام الاسلحة ضدهم.
- التنسيق مع التحالف والجهات الإغاثية المختصة لإغاثة ابناء المديرية بإنزال جوي بالأدوية والغذاء والاساسيات لاستمرار الحياة بصورة عاجلة.

## منظمات المجتمع المدني

نوصي منظمات المجتمع المدني بالآتي :-

- العمل على كشف جرائم الحصار والتجويع التي تمارسها جماعة الحوثي ضد المدنيين والأطفال والنساء، ونقلها للرأي العام المحلي والدولي.
- العمل على تعزيز وترسيخ مبادئ التأييد والمناصرة لضحايا العنف والانتهاكات وتوفير مكاتب الاستشارات القانونية لهؤلاء الضحايا، وتشجيعهم على الوصول الى حقوقهم والانتصار لمظلوميتهم بالوسائل والطرق القانونية.
- استخدام الحق في ممارسة الضغوط على المجتمع الدولي لإنهاء الحرب ومعاقبة المنتهكين لحقوق الإنسان والالتزام بالحيادية في تصنيف المجرمين وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات والقرارات الدولية.
- على جميع منظمات المجتمع المدني بمحافظة مارب السعي الجاد لإبراز الوضع الحقيقي للمرأة والطفل وعمل الدراسات والخطط والمشاريع لحماية هذه الفئتين من السكان وتسليط الضوء على الجوانب الأساسية التي تغفلها الجهات الرسمية، كإنشاء دور الرعاية البديلة ومراكز التدريب المهنية وتوفير المساحات الترفيهية الآمنة للأطفال.

## المجتمع الدولي

المجتمع الدولي ومؤسساته بالآتي :-

- تشجيع إجراء تحقيقات عاجلة ومستقلة ومحايدة في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تسببت في الموت و/أو إصابة خطيرة. وتقديم الدعم الضروري والمناسب إلى الحكومة اليمنية عقب إجراء هذه التحقيقات بغية ضمان المساءلة والانتصاف الملائمين عن أي انتهاكات للقانون.
- الضغط على مليشيات الحوثي التوقف عن حصار مديرية العبدية واستهداف المدنيين بالمقذوفات الصاروخية.
- العمل على إعادة تصنيف جماعة الحوثي جماعة ارهابية كونها تمارس أبشع أنواع الجرائم ضد المدنيين ومنها الحصار والتجويع واستهداف الفئات المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني وجميع المعاهدات الدولية.
- الضغط على جماعة الحوثي التوقف الفوري عن زراعة الألغام التي تسببت في مقتل وإعاقة العشرات من الأطفال والنساء والمدنيين بمديرية العبدية.
- العمل على إنهاء الحرب في اليمن وإلزام مليشيات الحوثي المسلحة ترك السلاح وتمكين الحكومة الشرعية من

ممارسة مهامها الدستورية والقانونية.

- نوصي مجلس الأمن وحقوق الإنسان بتصنيف مليشيات الحوثي المسلحة على رأس القوائم السوداء وقوائم الملاحقة الجنائية لمنتهكي حقوق الأطفال في العالم.
- نوصي مجلس الأمن العمل على إجبار مليشيات الحوثي المسلحة لتنفيذ القرارات الأممية، والضغط على قياداته وتصنيفهم ضمن معرقلي التسوية السياسية ومجرمي الحروب واتخاذ العقوبات القانونية بحقهم وإحالتهم الى محكمة الجنايات الدولية وغيرها.
- ممارسة ضغوط دولية وأممية حقيقية على مليشيات الحوثي المسلحة لترك عنادها وتسليم سلاحها للدولة وأنهاء الانقلاب.
- محاكمة كل من تسبب او ساهم بحصار وتجويع المدنيين وإطلاق الصواريخ والقذائف العشوائية على المدنيين لاسيما النساء والأطفال بمديرية العبدية خاصة ومحافظة مارب وبقية المحافظات بصورة عامة وكل من ساهم في زراعة الألغام والعبوات المتفجرة وادراجهم في قوائم الملاحقة والعقوبات المحلية والدولية.

